ديوان أبا ذراع ناقش المشاريع الإسكانية في محافظة الجهراء

العوضي : الأمن الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لتوفير الاستقرار والطمأنينة للدول

جانب من الحضور

أبا ذراع مع عدد من ضيوفه

أقيم في ديوان أبناء معجون أباذراع في ضاحية سعد العبدالله حوارا نقاشيا شارك فيه كلا من المهندس ناصر عادل خريبط نائب مديرعام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحضور رئيس مركز الجهراء للأمن الاجتماعي في محافظة الجهراء د. عبدالله العوضي رئيس قطاع التنمية الأعلامية بمركز الجهراء للأمن الاجتماعي د. عبدالرحمن اباذراع.

والقى رئيس مركز الجهراء للأمن الاجتماعي د. عبدالله العوضي كلمة شدد خلالها على اهمية مفهوم الامن الاجتماعي كاحد الركائز الاساسية في توفير عامل الاستقرار والطمأنينة لبناء المجتمعات وعاملا رئيسيا في حماية منجزاتها وتقدمها مما يسهم في خلق بيئة للابداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل وكذلك تطرق العوضي لاهمية القضية الاسكانية والتي تشكل اهمية كبيرة في توفير الامن الاجتماعي لافراد المجتمع .

من جهته عبر المهندس ناصر خريبط نائب مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية عن بالغ شكره وامتنانه لديوان ابناء معجون اباذراع والى جميع القائمين على مركز الجهراء للأمن الاجتماعي واللجان التابعة على جهودهم المخلصة ومساعيهم المباركة لتحقيق الغايات والاهداف المنشودة والتي من بينها هذا اللقاء الذي يعد فرصة مناسبة لشرح مختلف المشاريع القائمة والمشاريع المستقبلية التي تقوم بها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والتي تهم شرائح كبيرة من المواطنين الكرام في محافظة الجهراء.

واشار خريبط إلى مشروع المطلاع الإسكاني والذي يعد اضخم المشاريع الأسكانية التي تنفذها المؤسسة للرعاية السكنية في محافظة الجهراء ويقع المشروع في شمال البلاد ويبعد 40 كيلومتر عن مركز مدينة الكويت و15 كيلومتر عن الجهراء وكذلك مشروع منطقة جنوب سعد العبدالله ومشروع المساكن منخفضة التكاليف.

وقال أعرب رئيس مركز الجهراء للأمن الاجتماعي د. عبدالله العوضي شكره وتقديره لقيادي المؤسسة وجميع العاملين فيها على حرصهم وجهودهم في تنفيذ مشاريع المؤسسة التي تخدم محافظة الجهراء وقام العوضي بتقديم درعا تكريميا للمهندس ناصر خريبط .

استعرضت صورها وأشكالها

« علوم وهندسة الحاسوب » أقامت ندوة « الجرائم الإلكترونية »

تكريم المحاضرة

اقام قسم علوم المعلومات بكلية علوم وهندسة الحاسوب بجامعة الكويت ضمن سلسلة ندواته الشهرية ندوة بعنوان «الجرائم الالكترونية» والتي القتها مراقب بوزارة العدل الأستاذة عذاري سعود الفرج، وقد قامت بتعريف القانون الجنائي، وكذلك الجريمة واركانها، كما سلطت الضوء على قانون الجرائم المعلوماتية الكويتي وسمات المجرم المعلوماتي، واستعرضت صور واشكال الجريمة الإلكترونية ومناقشة تعديل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وبدوره ثمن رئيس قسم علوم المعلومات الأستاذ الدكتور جهاد الدلال دور المؤسسات الحكومية في نشر الثقافة والوعي المعلوماتي وبالأخص في الجوانب المتعلقة بالجرائم المعلوماتية كما اثنى على الدور الرائد لهذه الجهات في توفير فرص تدريب ميدانية للطلبة ودعمهم للأنشطة الأكاديمية وتعاونهم البناء مع الأقسام العلمية في جامعة الكويت.

الجدير بالذكر ان الأستاذة عذاري الفرج تعمل كمراقب بوزارة العدل كما إنها عضو مجلس إدارة في جمعية الحقوقيين الكويتية ورئيس اللجنة الثقافية بالإضافة لعملها كمحاضر ومدرب في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكذلك مدرب معتمد من ديوان الخدمة المدنية وحاصلة على درجتين البكالوريوس والماجستير في القانون.

تمات

الفلبين تتراجع

فقد قدم وزير الخارجية الفلبيني الان بيتر كايتانو أمس ، اعتذاره الى دولة الكويت حكومة وشعبا ، على الاساءة والتعدي على قوانينها ، بسبب تصرفات السفارة الفلبينية في البلاد.

وقال كايتانو في تصريح نقلته شبكة «سي ان ان» الإخبارية : «اقدم اعتذاري الى نظيري الكويتي ، والى الحكومة الكويتية والشعب الكويتي والقيادة الكويتية ، ازاء اي اساءة بسبب بعض التصرفات التي قامت بها السفارة الفلبينية في الكويت».

اضاف انه قدم توضيحا للموقف الى سفير دولة لكويت في مانيلا ، الذي تفهم ذلك ، مؤكدا انه سيرسل توضيحا مماثلا الى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد .

وقال ان الجانب الفلبيني اكد للجانب الكويتي على التزامه باتباع القوانين الكويتية، مضيفا «ونحن بالتاكيد نحترم سيادة الكويت وكرامة الدولة من خلال العمل في حدود قوانينها والقوانين الدولية».

وأوضح ان ما يمكن القيام به لتجنب تكرار ذلك مستقبلا ، هو وضع آلية للتعاون بين الجانبين ، لضمان تقديم المساعدة لكل من يحتاج لها او من لديه قضية.

من ناحيته جدد السفير الفلبيني لدى دولة الكويت رينانو بيدرو اوفيلا أمس الثلاثاء ، اعتذار بلاده للكويت لانتهاك سيادتها ، من خلال ما قامت به السفارة أخيرا من تهريب عاملات منزليات من بيوت كفلائهن وذلك عقب اعتذار رسمي قدمه وزير خارجية الفلبين أمس أيضا .

وأعرب اوفيلا في مؤتمر صحفي عقد بمقر السفارة ، عن عظيم امتنان السفارة الفلبينية في الكويت على كرم ضيافة حكومة الكويت لأكثر من 250 الف مواطن فلبيني يعتبرون الكويت وطنهم الثاني ، مشيرا إلى انه يضم صوته الى صوت وزير خارجية بلاده بتقديم الاعتذار للكويت حكومة وشعبا.

وأكد انه لم يكن لدى السفارة ادنى نية للاساءة للكويت وشعبها او المساس بسيادتها ، خلال الأعمال التي قامت بها.

وجدد شكره وامتنانه لدولة الكويت ، على تمديد المهلة التي منحتها لمخالفي الإقامة ، والتي مكنت السفارة من إجلاء أكثر من 5000 من المخالفين من ابناء الجالية ، وإعادتهم لأهلهم في الفلبين .

ورحب اوفيلا بنتائج اللقاء الذي جمع وزير خارجية بلاده مع السفير الكويتي في مانيلا ، وبحث الاجراءات التي يجب أن تتخذ بين البلدين لتجنب تكرار ما حدث في المستقبل ، والتنسيق الفعال بين السفارة الفلبينية والسلطات الكويتية.

واعرب عن تطلعه لاستمرار عمله مع الحكومة الكويتية في الامور ذات الاهتمام المشترك ، فضلا عن تقوية أواصر العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين.

وكانت وزارة الخارجية الكويتية قد استدعت سفير الفلبين لدى الكويت مرتين ، على اثر تصريحاته الصحفية وتصرفات بعض العاملين في السفارة الفلبينية ، ونقلت له شجبها وادانتها لهذه التصرفات ، التي تمثل تعديا وتجاوزا على سيادة دولة الكويت وقوانينها.

وقال نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ، ان الكويت طلبت من السفير تسليم اعضاء السفارة الذين قاموا بتهريب العمالة المنزلية ، مشددا على ان الكويت اكدت للسفير حقها بالرد المناسب على تلك التصرفات ، في موازاة سعي وزارة الداخلية للقبض على الاشخاص المتبقين المتهمين بتهريب العمالة الفلبينية.

واعلنت وزارة الداخلية الكويتية يوم الاحد الماضي ضبط شخصين من الجنسية الفلبينية اثناء قيامهما باستدراج مجموعة من عاملات المنازل من ذات الجنسية.

وقالت الوزارة ان المتهمين اقرا بارتكابهما هذه الجريمة وعدة جرائم مماثلة ، في مناطق مختلفة من البلاد ، والقيام بالتواصل مع عاملات المنازل من الجنسية الفلبينية وتحريضهن على الهرب من منازل كفلائهن.

السفير الفلبيني لدى الكويت يجدد اعتذار بلاده عن تصرفات السفارة الأخيرة

«المالية» تحسم

رقم (61) لسنة 1976، إضافة إلى مناقشة مجموعة من الاقتراحات برغبة.

وتستعرض اللجنة التعليمية مشروع القانون في شأن الجامعات الحكومية ، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي.

وتبحث لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل مشروع القانون والاقتراح بقانون في شأن الصحة النفسية ، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين، بحضور وزير الصحة د. باسل الحمود أو من ينوب عنه.

وتستكمل لجنة الأولويات وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة القادمة.

ويحضر اجتماعات اللجنة كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح .

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية 2018-2019، والحساب الختامي لجامعة الكويت عن السنة المالية 2016-2017 ، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانه.

وتناقش اللجنة أيضا مشروع ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2018-2019، والحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة السنة المالية 2016-2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانه.

وكانت لجنة الميزانيات قد ناقشت أمس مشروع ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية الجديدة 2018/2019، وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2017 ، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانها ، بحضور وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد عقب الاجتماع إن اللجنة التقت والجهات الرقابية ، ممثلة بديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ، بان الملاحظات المسجلة على الهيئة ذات طابع جوهري ، نتيجة لسلوكيات متكررة منذ سنوات سابقة ، على الرغم من اتخاذ الهيئة لإجراءات لتسوية جانب منها.

أضاف أن اللجنة تبين لها معاناة الهيئة من ضعف في انظمتها الرقابية ، والذي يشمل الجانب المالي والقانوني ، وبأن معظم الملاحظات التي تعاني منها الهيئة ، تتركز في عدم وجود خطة وآلية واضحة موضوعة من قبل الهيئة ، فيما يخص تعاقداتها ومتابعتها.

وأشار إلى أن هذا الأمر أدى إلى إحالة تلك الملاحظات للتحقيق بشانها ، وإحالتها إلى إدارة المخالفات المالية وفق ما أفاد به ديوان المحاسبة.

وأوضح عبدالصمد أن اللجنة شددت على ضرورة وقف الاستعانة بعقود موظفين تابعين لشركات خارج الهيئة ، للعمل في أقسام حساسة كقسم العقود ، خاصة في ظل الملاحظات المسجلة من قبل الجهات الرقابية في هذا الخصوص، تفاديا لإمكانية وجود تعارض في المصالح.

أضاف أن اللجنة ترى ضرورة إعادة توزيع الموظفين التابعين لقطاعات الهيئة من كوادر محاسبية وقانونية ، للعمل في تفعيل دور بعض الأقسام التي تعاني خللا في هذا الجانب ، والرجوع لديوان الخدمة المدنية لسد احتياجات الهيئة من موظفين يمكن تعيينهم على الباب الأول ، وعدم تحميل الميزانية لأعباء إضافية نتيجة لتلك العقود.

ولفت عبدالصمد إلى مطالبة اللجنة بدراسة التعديلات التشريعية الملائمة على قانون الهيئة ، حيث أن إدارة التدقيق الداخلي لا تتمتع باستقلالية كافية بتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة وهو ذاته المدير التنفيذي.

وأشار إلى أن اللجنة ترى أن هناك تعارضا مع قواعد التدقيق الداخلي ، ويجب أن تكون الإدارة تحت الإشراف المباشر لأعلى سلطة إشرافية وفقا للقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن، كما أن عدم تفعيلها ساهم في كثرة الملاحظات على الهيئة.

وقال عبدالصمد إن اللجنة ناقشت جانب الأمن الغذائي ومدى الاكتفاء الذاتي الذي تحققه الهيئة ، في ظل الدعم الذي تقدمه الحكومة ، حيث شددت على وضع ضوابط لتوجيه ذلك الدعم للمستحقين على النحو السليم، والاهتمام بالمنتجات الوطنية بالدرجة الأولى.

أضاف «حسب إفادة الهيئة وبناء على رأي العديد من أصحاب الإنتاج الزراعي ، بطلب فتح مراكز تسويقية لمنتجاتهم دون الحاجة حتى إلى الدعم الحكومي وهو ما تسعى إليه الهيئة حاليا.»

وأشار إلى تأكيد اللجنة على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية تجاه الحيازات المخالفة للأغراض المخصصة من أجلها ، والأخرى غير المستغلة لإعادة استغلالها في تلبية حاجات الأمن الغذائي تطبيقا للقانون الصادر بهذا الشأن.

وأكد عبدالصمد أن المدير العام للهيئة تعهد بأهمية تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة .

هايف يقترح

التخصص الواحد أو الحاصل على المركز الأول في القسم العلمي بالمؤسسات ذات التخصصات المتعددة ، وأن تحتسب مراكز الفائقين عند نهاية الفصل الدراسي الثاني مع الأخذ في الاعتبار من أنهى دراسته بأقل من الحد الأدنى.

ترامب : الاتفاق

في سياق متصل حذر الرئيس الإيراني حسن روحاني الولايات المتحدة ، من مغبة الانسحاب من الاتفاق النووي الذي وقعته القوى العالمية مع طهران.

وهدد روحاني بـ«عواقب وخيمة» إذا مضى ترامب قدما وأعلن خروج الولايات المتحدة من الاتفاق.

وتأتي تصريحات روحاني قبيل مباحثات بين ترامب ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون ، بشأن قضايا من أهمها تلك القضية نفسها.

وجددت الصين وروسيا دعم الاتفاق الذي وقع إبان تولي باراك أوباما الرئاسة الأمريكية.

كما وصفت فرنسا الاتفاق بأنه أفضل الخيارات المتاحة.

ووقعت إيران على الاتفاق في عام 2015 مع ست قوى عظمى، وبموجبه تحد إيران من برنامجها النووي مقابل رفع عقوبات اقتصادية عنها.

ولم يوضح روحاني طبيعة رد طهران على أي قرار أمريكي بالانسحاب من الاتفاق.

لكن وزير خارجيته محمد ظريف ذكر من قبل أن بلده قد يستأنف تخصيب اليورانيوم.

محكمة عسكرية

وكتب محامي جنينة، علي طه، على صفحته عبر فيسبوك : «حبس الضمير خمس سنوات... وسيعيش جنينة أضعاف أضعاف عمر السجان».

ويحق لجنينة الطعن على الحكم أمام محكمة الطعون العسكرية.

ويأتي الحكم على خلفية تصريحات أدلى بها جنينة لموقع «هافنغتون بوست» النسخة العربية، قال فيها إن رئيس الأركان السابق للجيش، سامي عنان، يملك وثائق سرية بالخارج تدين المجلس العسكري، الذي كان يدير شؤون البلاد عقب تنحي الرئيس السابق حسني مبارك.

وألقت قوات الأمن القبض على جنينة، ومَثُل أمام النيابة العسكرية، ووجهت له تهمة إذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلقاء الرعب بين الناس، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وتمسك جنينة بأقواله في الحوار الذي أجراه معه موقع «هاف بوست عربي» على الرغم من أن عنان نفى امتلاكه أي مستندات داخل مصر أو خارجها.

وكانت القوات المسلحة قد أصدرت بيانا بشأن تصريحات جنينة، قالت فيه إن التصريحات تستهدف إثارة الشكوك حول الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي تخوض فيه القوات المسلحة معركة الوطن في سيناء لاجتثاث جذور الإرهاب.

وكان عنان قد اختار جنينة نائبا له في حملته لانتخابات الرئاسة المصرية، التي كان ينوي الترشح فيها، والتي أجريت في شهر مارس الماضي وفاز فيها الرئيس السيسي بنسبة 97 في المئة من إجمالي الأصوات.

وبعد إعلان عنان عزمه الترشح، أحيل إلى النيابة العسكرية بتهم تشمل مخالفة القواعد العسكرية وتزوير وثائق رسمية.

خالد بن سلمان

عن رئيس ما سمي «المجلس السياسي» للانقلابيين: «وهو الهالك الذي توعد بأن يكون هذا هو عام إطلاق الصواريخ الباليستية على المملكة، فأتاه الرد من الأبطال تحت قيادة سمو سيدي وزير الدفاع».

واعترفت ميليشيا الحوثي الانقلابية، الاثنين، رسمياً بمقتل القيادي البارز، ورئيس ما يسمى المجلس السياسي للانقلاب، صالح الصماد، في غارة جوية لمقاتلات التحالف استهدفته في الحديدة غرب اليمن.

وبإعلان الميليشيا الرسمي، يسقط أحد أبرز قادتها الذي جاء في المرتبة الثانية في قائمة الـ40 إرهابياً حوثياً، التي أعلنتها السعودية، ورصدت 20 مليون دولار لمن يدلي بأي معلومات تفضي إلى القبض عليه أو تحديد مكان تواجده.

الأمم المتحدة

التحتية المدمرة في سوريا ستتطلب من 200-300 مليار دولار على الأقل.

وقال كيرن: «إعادة الإعمار يجب أن تكون هائلة، نتكلم عن أنها ستتطلب 200-300 مليار دولار على الأقل».

وأشار كيرن إلى ضرورة إعادة بناء المباني السكنية والمصانع والخطوط الكهربائية والبنية التحتية.

كما اعتبر أن الأزمة في سوريا، ليست أزمة السوريين فقط، بل مسألة دولية.

من جهة أخرى، اعتبرت فيدريكا موغيريني أن التصعيد العسكري الحالي يعقد الأزمة السورية.

وشجعت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي السوريين في العودة إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى.

وقالت: «ندعم ونشجع العودة للحوار السياسي في سوريا».

وتابعت موغيريني قائلة: «ساعدنا المجتمع المدني السوري في مجال حقوق الإنسان والمشاركة في إيجاد حلول».

أضافت: «ندعو الدول الضامنة إلى المساعدة في التهدئة لإيصال المساعدات في سوريا».

فيما طالب مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، في مؤتمر صحافي له مع مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي حول سوريا النظام والمعارضة إلى الاتفاق على الدستور للوصول إلى انتخابات.

وأشار دي ميستورا إلى أن الدول الضامنة هي المسؤولة عن التهدئة في سوريا.

وأكد قائلا: «لا نريد أن تتحول إدلب إلى غوطة شرقية جديدة».

ونوه دي ميستورا إلى أن هناك 2.5 مليون من السكان في إدلب يعانون بسبب القصف.

الشرطة الكندية

ويبدو أن الحادثة كانت متعمدة، ولكن لم يتضح الدافع وراءها بعد، بحسب ما قاله مسؤولون.

وقال رئيس الوزراء الكندي، جاستين ترودو، إن «الهجوم المأساوي والذي لا معنى له» أصابه بـ«حزن كبير».

وقد أثنى على الشرطي الذي لم يطلق النار خلال المواجهة العصبية مع المشتبه به، الذي قيل إنه كان مسلحا.

وأظهر فيديو بثته محطة سي بي سي الإخبارية رجلا يشهر ما يبدو أنه مسدس في وجه ضباط الشرطة وهو يصرخ «اقتلني».

وقال الضابط للرجل «اجلس أرضا»، وحينما قال المشتبه به إن معه مسدسا، أعاد عليه الضابط: «لا أبالي. اجلس أرضا». ثم قبض بعد ذلك على الرجل دون إطلاق نار.

قالت الشرطة إن الشاحنة البيضاء المستأجرة اقتحمت الرصيف في الشارع حوالي الساعة 13:30 بحسب التوقيت المحلي، يوم الاثنين، وقاده السائق مقتحما المشاة لمسافة كيلومترين.

وقال رضا هاشمي، صاحب محل فيديو في الشارع لبي بي سي إنه سمع صراخا في الجانب الآخر من الطريق.

أضاف أن الشاحنة أعادت اقتحام الرصيف غير مرة ودهس المارة.

وقال شاهد عيان لمحطة سيتي نيوز الإخبارية إن السائق كان «يصدم أي شيء يقف أمامه».

وقال رجل آخر كان يقود سيارة خلف الشاحنة خلال وقت وقوع الحادثة إن السائق كان يدهس «الناس، وصناديق البريد، وصنابير مكافحة الحرائق».

أضاف الرجل أنه مع مواصلة الشاحنة، أطلق هو نفير السيارة لتحذير المارة. وقال «شاهدت ستة أشخاص على الأقل، أو سبعة صدمتهم الشاحنة، وطاروا في الهواء، ويظهر أنهم قتلوا في الشارع».